رؤيـــة
RO'YAH
For Social Studies للدراسات الاجتماعية

سياسة حقوق الملكية الفكرية للمشاريع والبرامج المنفذة والمدعومة

٢٠٢٥

أولًا: التعريف

يقصد بـ"الملكية الفكرية" في هذه السياسة: جميع الحقوق القانونية والأدبية المتعلقة بالمحتوى الفكري والمعرفي الناتج عن أي مشروع أو برنامج يتم تنفيذه أو دعمه أو تمويله كليًا أو جزئيًا من قبل مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – الدراسات، الأبحاث، الحقائب التدريبية، المواد الإعلامية، النماذج، الأدلة، التطبيقات الرقمية، والمحتوى المرئي أو المسموع.

ثانيًا: الهدف من السياسة

تهدف هذه السياسة إلى:

1. حماية حقوق مركز رؤية للدراسات الاجتماعية في المحتوى الناتج عن المشاريع والبرامج التي ينفذها أو يدعمها.
2. تنظيم استخدام وإتاحة المواد الفكرية الناتجة عن تلك المشاريع.
3. تعزيز الشفافية والتفاهم بين المركز والشركاء المنفذين أو المستفيدين.
4. ضمان الاستفادة المستدامة من منتجات المركز الفكرية لخدمة الأهداف المجتمعية والتعليمية.

ثالثًا: نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على:

- جميع المشاريع والبرامج التي ينفذها المركز بشكل مباشر.
- المشاريع والبرامج التي يموّلها أو يقدّم لها دعمًا فنيًا أو ماليًا جزئيًا أو كليًا.
- الشركاء، الاستشاريين، والجهات المنفذة للمشاريع أو المنتجات الفكرية لصالح المركز.

رابعًا: المبادئ العامة للملكية

1. تعود حقوق الملكية الفكرية الكاملة لكافة المخرجات الناتجة عن المشروع أو البرنامج (الممول أو المنفذ) إلى مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، ما لم يُنص على خلاف ذلك في اتفاقية مكتوبة.
2. يجوز للجهات المنفذة أو المستفيدين استخدام المخرجات لأغراض غير ربحية وفق ترخيص محدود يحدده المركز، مع الإشارة إلى مصدر العمل وملكيته الفكرية.
3. يُمنع أي طرف منفذ أو شريك من بيع أو منح أو إعادة إنتاج أو تحويل المنتجات الفكرية الصادرة عن المركز أو بتمويله دون إذن خطي صريح.
4. يجب أن تتضمن جميع المخرجات والشعارات والوثائق المنتجة إشارة واضحة إلى ملكية مركز رؤية، إلا إذا تم الاتفاق على غير ذلك في العقود الموقعة

توثق كافة المخرجات الفكرية في سجل الملكية الفكرية الخاص بالمركز، وتخضع لتصنيف داخلي حسب درجة السرية والإتاحة.

خامسًا: حالات الملكية المشتركة

في حال المشاركة بين المركز وجهات أخرى (حكومية، أهلية، أكاديمية) في تنفيذ المشروع، يتم تحديد نسب الملكية الفكرية في الاتفاقية التعاقدية حسب طبيعة المساهمة، مع ضمان عدم التنازل عن حق المركز في النشر أو إعادة الاستخدام.

سادسًا: التنازل أو الترخيص

- يجوز لمركز رؤية الترخيص باستخدام المحتوى الناتج عن مشاريعه لأطراف خارجية وفق ضوابط محددة، شريطة ألا يتعارض ذلك مع أهدافه العامة.
- لا يُعد دعم المركز لمشروع ما تنازلًا عن حقوقه الفكرية مالم يُنص على ذلك صراحة في اتفاق تعاقدي.

سابعًا: المسؤوليات

- الإدارة القانونية: مسؤولة عن مراجعة اتفاقيات المشاريع من حيث حفظ الحقوق الفكرية.
- إدارة المشاريع والبرامج: مسؤولة عن التنسيق مع الجهات المنفذة وتوثيق المخرجات وتسجيلها.
- الإدارة التنفيذية: تعتمد أي استثناءات تتعلق بالترخيص أو التنازل الجزئي أو الكامل عن الحقوق.

ثامنًا: المخالفات والعقوبات

- يُعد أي استخدام غير مصرّح به للمحتوى الفكري التابع للمركز انتهاكًا للسياسة، ويحق للمركز اتخاذ الإجراءات القانونية والنظامية ضد الجهة أو الفرد المخالف.
- تشمل الإجراءات: التنبيه الخطي، إنهاء العلاقة التعاقدية، المطالبة بالتعويض، والتقاضي الرسمي عند الضرورة.

تاسعًا: المراجعة والتحديث

تُراجع هذه السياسة كل (ثلاث سنوات) أو عند الحاجة من قبل الإدارة القانونية، ويُعتمد تحديثها من مجلس الأمناء لضمان مواءمتها للتطورات النظامية والتقنية في مجال الملكية الفكرية داخل المملكة العربية السعودية

أعضاء المجلس

غالية إبراهيم الدويش	عبدالرحمن إبراهيم الدويش	عبدالله ابرهيم الدويش